والمتابعات والتعليقات على ان مسلماً فانه يخرج لهم الكثير
في الاصول والاحتجاج ولا يعرج البخاري في الغالب على
من اخرج لهم مسلم في المتابعات فاكثر من يخرج لهم البخاري
في المتابعات يحتج بهم مسلم واكثر من يخرج لهم مسلم في
المتابعات لا يعرج عليهما البخاري فهذا وجه من وجوه
الترجيح ظاهر والاوجه الاربعة المتقدمة كلها تتعلق
بعدالة الرواة وبقي ما يتعلق بالاتصال وهو الوجه
الخامس وهو ان مسلماً كان مذهبه بل نقل الاجماع في
اول صحيحه ان الاسناد المعنعن له حكم الاتصال اذا تعاصر
المعنعِن والمعنعَن عنه وان لم يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة
وانكر البخاري هذا المذهب في التاريخ وجرى عليه في
الصحيح وهو مما يرجح به كتابه لانا وان سلمنا ما ذكره
مسلم من الحكم بالاتصال فلا يخفى ان شرط البخاري
اوضح في الاتصال وبهذا يتبين ان شرطه في كتابه اقوى
اتصالاً واشد تحرياً والله اعلم قوله ص ثم ان الزيادة
في الصحيح على ما في الكتابين يتلقاها طالبها مما اشتمل
عليه احد المصنفات المعتمدة الى ان قال ويكفي مجرد كونها
في كتب من اشترط الصحيح فيما جمعه كابن خزيمة وكذلك
ما يوجد في الكتب المخرجة على الصحيحين ككتاب ابي عوانة
انتهى ومقتضى هذا ان يؤخذ ما وجد في كتاب ابن
خزيمة وابن حبان وغيرهما ممن اشترط الصحيح بالتسليم
وكذا ما يوجد في الكتب المخرجة على الصحيحين وفي كل
ذلك نظر اما الاول فلم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان

في كتابيهما

والبخاري لا يحكم على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما

في كتابيهما ان يخرجا الصحيح الذي اجتمعت فيه الشروط
التي ذكرها المؤلف لانهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح
والحسن بل عندهما ان الحسن قسم من الصحيح لا قسيمه
وقد صرح ابن حبان بشرطه وحاصله ان يكون راوي
الحديث عدلاً مشهوراً بالطلب غير مدلس سمع ممن فوقه
الى ان ينتهي فان كان يروي من حفظه فليكن عالماً بما يحيل
المعاني فلم يشترط على الاتصال والعدالة ما اشترطه
المؤلف في الصحيح من وجود الضبط ومن عدم الشذوذ
والعلة وهذا وان لم يتعرض ابن حبان لاشتراطه
فهو ان وجده كذلك اخرجه والا فهو ماش على ما اصّل
لان وجود هذه الشروط لا ينافي ما اشترطه وسمى
ابن خزيمة كتابه المسند الصحيح المتصل بنقل العدل
عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقلة وهذا
الشرط مثل شرط ابن حبان سواء لان ابن حبان تابع لابن
خزيمة مغترف من بحره ناسج على منواله ومما يعضد ما
ذكرنا احتجاج ابن خزيمة وابن حبان باحاديث اهل
الطبقة الثانية الذين يخرج مسلم احاديثهم في المتابعات
كابن اسحق واسامة بن زيد الليثي ومحمد بن عجلان
ومحمد بن عمرو بن علقمة وغير هؤلاء فاذا تقرر ذلك
عرفت ان حكم الاحاديث التي في كتاب ابن خزيمة
وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين
الصحيح والحسن ما لم يظهر في بعضها علة قادحة
واما ان يكون مراد من يسميها صحيحة انها جمعت الشروط

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)